

وفي الامين واليمين ونحو ذلك ولو زاده احد هم
او نقص فان تعدد فالذي يهوى به يؤخذ ما تحت الاغله
بها ولا ذكر صحيح بغيره او خصي فان خولف
جاز الاستيفان **فصل** ومن هشم ان يوضح
وارش الهشم ولا شي في ميات يجب او تعزير
او قضاص ولا قضاص في القفو ويقدم قضاص
الاطراف على القتل وينظر فيها البروس اقتض
فتعذر على غيره استيفاء حقيقته والملاخ ^{الديه}
من الجاني الا الشريك من مقتض **فصل**
ولو لي الدم ان شاهب القتل وتواتر واقربله
او حكم ان يعفو ويستحق ^{الديه} وان كان الجاني ماله

ولو بعد قطع عضو ان يصلح ولو بفقها
وان يقتصر بصرى العنق فان تعدد ركبو يمكن
بلا تعدد ولا امهال الا لو ضيه او خصو غايب
او طلب ساكت او بلوغ صغير ولا يكفى ابوه
فان فعل ضمن حصته شريكه ومتى قتل المعتس
غير المستحق ^{المستحق} ^{الديه} ان لم يختر الوالد الا قضاص
فصل ويسقط بالعفو عنه ولو اخرج الشركا
وشهادته به عليهم وان انكر والجاني ولا تسقط
الديه ماله يصرح بها او يعف عن الدم ولا في المرض
الا من الملت ويكون احد هم وعما ونحوه ويقول
الجاني عليه اخطات وان قال تعذر او ما فعلت ^{وان يبين}

م المقتول مع
الدم